

الاصل هو ورد ما للاعتقاد بعلية واحدة هي المشابهة بل
 ارسل بها على فانية وهي اربعة وعشرون وقيل لانه مرسل ومطلق
 عن المبالغة والآي وان لم يكن على فنة غير المشابهة بل تكون على فنة
 اياها فاستعارة المحصر المجاز المؤد في المرسل والاستعارة
 اذ لم يوجد مجاز يكون على فنة المشابهة وغيرها ولذا اطلق
 قوله والة فاستعارة ولم يقل والة فالاستعارة مجاز يكون
 على فنة المشابهة لا غير المشهور ان اللفظ الاول ان الكلمة
 بقولنا ان المقسم هو المفرد ولم يحد التفسير بالمعجم لعله
 اختار مذهب الخليل وهذا التفسير لا يخرج من مذهب لان
 قسم الجاز المفرد غيره التفاضل الاستعارة المصروفة دون
 ما سواها فصح المص بالقياس تنبها على ان اختيار مذهب صح
 اثبتنا فيه ما عرفت من ان الاستعارة الكلية اه خص المفاة
 بكنية السلف لان ملكية السكاك ليست بجاز عند المص
 كالمص واما تخيلية فلا خلة في المص لانه قسم المص
 الى الحقيقية والتخيلية واما تخيلية السلف فيس بجاز

المسألة

المشبه بالمعنى اللفظ المشبه على حذف المضاف
 المشبه في المشبه لوقفة على انذاره بالتخييل كان احسن
 تأثيل ان كان اللفظ المستعار الاستعارة والمستعار
 مترادفا واثيرا المستعار هنا على الاستعارة لا انها
 قد تطلق على المعنى المصدرية وهو جزاء الارادة هنا
 فالي بالمستعار لكونه نصا في المقصود يساوق التكرار
 المساوية اعلم من المساوية والمردفة وله دة فيهما
 ذكر لفظا بشمها ان لم يذكر علم الشف مع انه ليس
 باسم جنس ايضا لانه مقصود ذكر ما يجرى فيه الاستعارة
 الاصلية مما ليس باسم جنس في عرف النجاة والعلم الشفني
 لا يجرى فيه الاستعارة اصلا ففضل عن الاصلية وفيه
 تفصيل شي ونظاؤها من الاعلام الجنية والاسماء
 المعرفة الغير المشتقة جميع المادد الغير المشتقة فلو حمل
 اسم الجنس على ذلك المعنى لم يكن تعريف الاستعارة الاصلية
 جامعا الا العلم الشفني الجاز لاننا استعملنا ذلك الحكم
 بصورة فانه يسعارة استعارة اصيلية وعدم شمولها

Copyrighted material